مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 1481 ـ 1498

الهجـرة العائـدة ودورهـا في تنميـة دول المنشـأ

The Returning Migration and Its Role in Developing of Countries of Origin

تاريخ الإرسال: 2020/03/08 تاريخ القبول: 2020/06/08

قدوري نزيهة (*)
مخبر الدراسات الافريقية
جامعة أدرار - الجزائر
nazihasou07@gmail.com

لعلى بوكميش
جامعة أدرار - الجزائر
boukemiche@yahoo.com

ملخص:

تهـدف هـذه الدراسـة إلى معالجـة أهـم الاشـكالات الناشـئة في العقـود الأخـيرة والمتعلقة بالهجرة والتنمية خاصة بعد الانطباع المهيمن الذي اتخذته الدول والحكومات عن الهجرة وما يترتب عنها من انعكاسات.

ومـن هنـا تنطلـق دراسـتنا بالبحـث عمَـا يخلفه المهاجرين العائدين من آثار ايجابية.

وخلصت الدراسة إلى الدور التنموي الذي تلعبـه الهجـرة في دول المنشـأ وقـدرتها علـى تـدعيم النمـو الاقتصـادي والاجتمـاعي للـدول وتنميـة الأفـراد مـن خـلال المسـاهمات الـتي يقـدمها العائـدين مـن تحـويلات ماليـة ونقـل للمعـارف والمهـارات وابتكـار اقتصـادي واجتمـاعي في مجـال الصـحة والتعلـيم، ممـا يتطلب صياغة سياسات وبـرامج تمكـن هـذه الـدول مـن تعزيـز هـذه المسـاهمات والقضـاء على العراقيل التي تعوق سيرورة عملها.

الكلمـات المفتاحيـة: الهجـرة العائـدة ؛ التنمية؛ التحويلات؛ دول المنشأ.

Abstract:

This study aims at addressing the most important issues happened in recent decades related to migration and development especially after the dominate impression that countries and governments have taken about migration and its repercussion .

Hence ,our study has started by looking for positive effects of returning migrants.

The study concluded that the developmental role played by migration in the countries of origin and the ability to support the economic and social growth of counties, and the development of individuals through the contributions that returning migrants make from the transfers of hard-currency, knowledge, skills, economic and social innovations in the field of healthcare and

(*)- المؤلف المُراسل.

education, which requires making programs and policies that enable these countries to enhance these contributions and eliminate obstacles that impede the functioning of the proces.s.

Keywords: *Return Migration; Development; Transfers; Countries of Origin.*

مقدمـة:

شهدت جل مناطق العالم هجرات واسعة، حيث ينتقل الأفراد عبر الحدود الدولية بأعداد غفيرة لأسباب متنوعة ومتعددة، إما طواعية للبحث عن فرص اقتصادية واجتماعية ملائمة أو قسرا بحثا عن الأمن والاستقرار الذي يتطلع إليه في يومياته نتيجة النزاع والاضطهاد أو للمناخ القاسي الذي تعرض إليه .وقد حظيت الظاهرة باهتمام كبير من طرف السياسيين والباحثين أكثر من وقت مضى خاصة بعد ما أتاحته من ترابط وتبادل ثقافي واقتصادي وتغيير في الأنظمة بجميع الأصعدة من انتقال للسلع وزيادة المواصلات وتنقل رؤوس الأموال في عالم أصبح يتسم بالعولمة .

وقد شهدت الظاهرة اتساعا وتنامي في الحجم بمختلف دول العالم، ففي عام 2015 بلغ عدد المهاجرين الدوليين 244 مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم[1]، وارتفع العدد في عام 2017 إلى 258 مليون مهاجر أي ما يعادل 3.4% من سكان العالم حيث يقيم حوالي 64% منهم في البلدان المرتفعة الدخل[2]، وتشير العديد من البيانات إلى التزايد المستمر لظاهرة الهجرة بمختلف الدول، مما دفع بهاته الدول والحكومات للبحث عما تخلفه الظاهرة من انعكاسات على مختلف الأصعدة والسعي إلى تقديم حلول مناسبة للحد من سلبياتها.

وبهذا أصبح النقاش العالمي حول الهجرة (الأمم المتحدة أو في غيرها من الهياكل الأممية، إلى جانب التقارير الوطنية والدولية) يفرد اهتمامًا خاصا لإشكالية الهجرة والتنمية وما تفرزه الظاهرة من احتمالات ايجابية كالرفاه الاقتصادي والتنمية البشرية وعن الأدوار الفاعلة التي يمكن للمهاجرين القيام بها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنشأ ودول الاستقبال، فمنظمة الأمم المتحدة اهتمت بهذا البعد منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي عندما قامت بوضع مبدأ "إدارة أفضل الهجرات من أجل تنمية مستدامة" الذي جعلته اللجنة العالمية للهجرة الدولية أحد مبادئها الستة الأساسية، ومن جهته أخذ الاتحاد الأوروبي بهذا المبدأ عام 2005 وذلك لتناول قضية

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

تناسق سياساته للهجرة في إطار التنمية وتؤكد اللجنة العالمية للهجرة الدولية تلخيصا لهذا البعد "أن التحدي اليوم يتمثل في صياغة سياسات تعمل على زيادة التأثيرات الايجابية للهجرات على صعيد دول المنشأ مع تقليل آثارها السلبية، كما يجب أيضا أن تنخرط الهجرات في استراتيجيات التنمية الوطنية والاقليمية والعالمية".(3)

ونظّمت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة اجتماعا لتحديد أهم النقاط الأساسية المتعلقة بالموضوع بشأن الاستفادة منها قدر الامكان من إسهامات العائدين والمغتربين في التنمية، الذي ركزت عليه في أغلب نقاشاتها.

- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهم القضايا الناشئة في عصرنا الحالي، والمتمثلة في ظاهرة الهجرة العائدة وتحديد آثارها الايجابية الرجعية للبلدان الأصلية، خاصة وأن الظاهرة لم تستوف حقها من الدراسة والأهمية خصوصا بالمنطقة العربية.

- أهداف الدراسة:

- تحديد مفاهيم الدراسة.
- تسليط الضوء على أهم النماذج المفسرة للهجرة العائدة ودوافعها.
- التعرف على الآثار التنموية للهجرة العائدة في بلد المنشأ.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكال الآتي: إلى أي مدى تسهم الهجرة العائدة في دعم التنمية بدول المنشأ؟

ويتفرع هذا التساؤل إلى ما يلي: ما المقصود بهجرة العودة ؟ وما هي أهم النماذج المفسرة لها؟ وكيف تشجع الهجرة العائدة على زيادة التنمية في بلدان المنشأ؟ .

- منهج الدراسة: ولمعالجة هذا الموضوع قد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة وتحليلها في ضوء المعطيات والبيانات المتاحة، بالاعتماد على المراجع خاصة التقارير والمنشورات الدولية المتعلقة بالظاهرة.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تحديد مفاهيم الدراسة.

المحور الثاني: النظريات المفسرة لهجرة العودة ودوافعها.

المحور الثالث: الآثار التنموية للهجرة العائدة في دول المنشأ.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحور الأول: تحديد المفاهيم

أولا- الهجرة الدولية:

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالهجرة خاصة مع تدخله في مختلف ميادين البحث السياسية والاجتماعية والقانونية وكذا الاقتصادية، وبهذا تعرف الهجرة بأنها مغادرة الفرد أو انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية معينة إلى منطقة جغرافية أخرى بطريقة إرادية أو إجبارية للإقامة لفترة محدودة أو دائمة سعيا وراء العمل أو لأسباب سياسية أو اجتماعية أو غيرها.(4)

ويشير قاموس اكسفورد إلى الاختلاف في المصطلحات الثلاث:

Migration: تطلق على الحركات والتنقلات داخل دولة ما، أما المصطلح الثاني Immigration فيقصد به الهجرة الوافدة إلى دولة باتخاذها مقرا بشكل دائم، أما الهجرة النازحة أو المغادرة لدولة ما فيطلق عليها تسمية Emigration.(5)

ثانيًا- الهجرة العائدة(العودة):

يشير مفهوم الهجرة العائدة إلى عودة المهاجر إلى المكان الذي انتقل منه، وقد يكون هذا المكان موطن ميلاده أو الموطن الذي قام به خلال فترة ما في حياته(6)، وتمثل هجرة العودة نحو البلد الأصلي نوعا من الهجرة التي تتزايد أهميته مع مرور الزمن حيث ميزت المنظمة الدولية للهجرة بين ثلاث فئات من العودة:

1- العودة الإرادية: أي دون اكراهات، عندما يقرر المهاجر الرجوع إلى بلده الأصلي بمحض إرادته وعلى نفقته الخاصة.

2- العودة الإرادية المكرهة: عندما تنتهي صفة الحماية المؤقتة للمهاجر أو عندما يرفض طلبه للجوء أو عندما لا يستطيع البقاء ويقرر العودة إلى بلده بمحض إرادته.

3- العودة اللاإرادية: عندما تأمر سلطات بلد الإقامة بطرد المهاجر.

وفي السنوات الأخيرة تطورت بعض خصائص المهاجر العائد، ففي الماضي كان المهاجر العائد من أوروبا خصوصا مهاجرا في سن التقاعد واليوم نلاحظ بأن المهاجرين العائدين هم نسبيا شباب وفي سن العمل، وعندما يعود هؤلاء المهاجرون إلى بلدهم الأصلي يستثمرون في أنشطة مختلفة ومبادرات اجتماعية واقتصادية.(7)

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ثالثًا- مفهوم التحويلات:

تعـرف المنظمـة الدوليـة للـهجرة تحـويلات المهـاجرين بأنهـا "التحـويلات النقديـة الـتي يرسلها المهاجر إلى بلد المنشأ أو بعبارة أخرى التدفقات الماليـة المرتبطـة بـالهجرة وغالبـا ما تكون هذه التحويلات نقدية شخصية يرسلها العامل المهاجر أو المهاجر إلى قريب ما في بلـد المنشـأ بشـكل مباشـر"[8]، أمـا التحـويلات غـير المباشـرة فهـي" تشـمل مختلـف التحويلات العينية غير النقدية التي يستجلبها المهاجر من الخارج عند العودة المؤقتة، من سلع وبضائع مختلفة كالسيارات والأواني والآلات المنزلية وأسرته، وهي مواد يخصص بعضها للاستهلاك الشخصي للمهاجر وأسرته ويستغل بعضها الآخر للترويج في إطار نشاط التجارة الموازية، أو ما يسمى تجارة "الحقيبة" التي تمثل موردا مهما للمهاجرين أثناء العطل والزيارات" [9].

وقد مضى الاختصاصيين إلى أبعد من ذلك من خلال إدراج ما يعرف ب "التحويلات الاجتماعية" المتمثلة في المهارات والتكنولوجيا.

رابعا- مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية مفهوما معقدا له تعريفات لا حصر لها تختلف باختلاف كل مجال داخل مختلف العلوم، كما تختلف من مجتمع لآخر وفقا للسياسات والأيديولوجيات التي يتبناها كل مجتمع.[10] والتي تدل في مجملها عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا، حيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع تفسه[11].

المحور الثاني النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة العائدة

تتعدد النظريات التي تقدم مجموعة من التفسيرات حول الهجرة العائدة وأهم دوافعها والتي نتناولها بالشرح والتحليل.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

أولاً- التفسير الاقتصادي للهجرة:

يرى التفسير الاقتصادي للهجرة أن المهاجر يترك موطنه الأصلي بحثا عن العمل، وأن السلوك الهجري يساير نموذج تعظيم المنفعة، ويهدف المهاجر من خلال هذه العملية إلى تعظيم المتفعة الاقتصادية ونقلها إلى مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي[12].

وقد خلص ارنست رفنستاين Ravenstein في تحليلاته العلمية للمعطيات الاحصائية المتعلقة بالهجرة في أبحاثه سنة 1885 إلى صياغة مجموعة من النماذج اعتبرها آنذاك قوانين مفسرة لظاهرة الهجرة[13]، التي لا زالت تؤثر اليوم في السوسيولوجيا وخصوصا فرضيات الدفع والجذب التي ترى أن الهجرة ترجع إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي لجماعة معينة، يدفع بعض أفرادها إلى خارج وطنهم مع وجود عوامل مغرية تجذبهم نحو مكان آخر جديد[14].

وطبقا لهذا التفسير، فإن هجرة العودة تحدث نتيجة عدم قدرة المهاجر على تعظيم منافعه من الهجرة التي تدل على فشل المهاجر خاصة وأن السبب الرئيسي لهجرته يتمثل في الفرص المعيشية المحدودة.

ثانيا- نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة اليد العاملة:

.وضع "ستارك" تفسيرا آخر لهجرة العودة باعتبارها نتيجة منطقية لاستراتيجية محسوبة من قبل أسرة المهاجر لتقسيم العمل داخل الأسرة، وتوظيف أفرادها بطريقة تؤدي إلى تعظيم المنافع والتقليل من المخاطر، كالفقر والمجاعة وغيرها.[15]

وتفترض هذه النظرية أن قرار الهجرة أو العمل بالخارج قرارا أسريا لا يخص الفرد المهاجر فقط، إذ تدفع هذه الأسرة بفرد أو أكثر من أعضائها للهجرة ليس للحصول على أجر أفضل فقط، بل لتنويع مصادر الدخل وتوفير الموارد الازمة للاستثمار في الأنشطة القائمة[16]، ولذلك تعد الأسرة المحرك الأساسي في قرار الهجرة فهي تتخذ هذه الاستراتيجية للحماية من مختلف المخاطر التي تواجهها في دخلها أو ملكيتها وبالتالي الاضطرابات التي يمكن أن يعرفها سوق العمل[17]، ولذلك فإن مغادرة وعودة الأفراد لبلد ما يرتبط باحتياجات الأسرة وأهدافها.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ثالثا- المنهج الهيكلي للهجرة العائدة: (Structural Approach to Return Migration):

قـدم هـذا المـنهج تفسـيرا مغـايرا لهجـرة العـودة حيـث انطلـق مـن فرضـية أن الهجـرة العائـدة لا يجـب تفسـيرها بالاعتمـاد علـى تجربـة الشـخص المهـاجر فقـط، ولكـن يجـب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والمؤسسية لبلد المنشأ أيضا، التي تعتبر أمرا حاسما في قرار العودة، بالإضافة إلى برامج إعادة إدماج المهاجرين العائدين، ويتم تحليل نجاح أو فشل العودة من خلال مقارنة الواقع الاقتصادي على مستوى الأسرة والمجتمع مع توقعات العائدين، ولا يعتمد هذا المنهج على التحويلات المالية فقط بل يتعداها ليشمل قوة العلاقات المحلية والتقاليد والقيم في بلد المنشأ، لما لها من تأثير كبير على قدرة العائدين في توظيف خبراتهم في بلدانهم الأصلية.

لذلك نجد على النقيض من المناهج السالفة الذكر، أن المنهج الهيكلي يركز على ما إذا كان للعائد دور في تنمية مجتمعات المنشأ، الذي يعتمد على متغيرين أساسيين الأول يتمثل في مدة الإقامة في الخارج والثاني يشمل التغيرات التي شهدها المجتمع خلال تلك الفترة بالإضافة إلى مكان العودة داخل دولة المنشأ الذي يؤثر على عملية اندماج المهاجرين العائدين وتوقعاتهم[18].

رابعًا- نظرية تخطي الحدود القومية:

تعرف هذه النظرية أيضا بنظرية عابري الحدود الدولية وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية يتخطى فيها المهاجرون الحدود الجغرافية، الثقافية والسياسية، كما تؤكد على أهمية تضييق المسافة بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان، وكذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة حيث يتم نقل الأفكار والتصورات[19].

إذ ترى هذه النظرية أن المهاجرين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية فهم يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب نتيجة للتحول الاجتماعي الذي يحدث من خلال ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تتمثل في علاقات الزيارة المتبادلة بين المهاجرين وذويهم من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو وعبر المكالمات الهاتفية وتقنيات شبكة المعلومات الدولية.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- **المرحلة الثانية:** تتمثل في المحادثة المباشرة بين المهاجر وأسرته.

- **المرحلة الثالثة:** وفيها يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

تبعا لهذه النظرية تشكل الهجرة العائدة جزءا من نظام دائري للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتبادل المعلومات حيث تعمل تلك الآليات على المساعدة في عملية إعادة إدماج المهاجرين ونقل المعرفة والمعلومات، من خلال زيارات دورية ومنتظمة لبلدانهم الأصلية مع الاحتفاظ بصلات قوية مع أوطانهم وإرسال تحويلات مالية لأسرهم بصفة دورية[20].

خامسا- نظرية الشبكات أو دوام الهجرة:

في تفسير آخر للهجرة العائدة تفترض نظرية الشبكات الاجتماعية احتفاظ المهاجرين العائدين بصلات وعلاقات قوية مع أماكن استقرار سابقة في بلدان أخرى، وعليه فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي وعقلاني صرف على النحو الذي تدعو إليه النظرية الكلاسيكية، ولكن يكون بناءً على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديا ونفسيا خلال جميع مراحل انتقاله أيضا، وذلك من خلال تأثيراتها في تقليل من المخاطر والتكاليف عن المهاجرين والمهاجرات المستقبلين بالاستمرار لعملية الهجرة، كما تربط شبكات الهجرة بين الأشخاص المنتمين لنفس المجتمع الأسري والعرقي واللغوي والديني، وهكذا كلما كانت الشبكة متطورة. كلما انخفضت التكاليف وتزداد الهجرة تطورا، ومنه ترى هذه النظرية أن رأس المال الاجتماعي للمهاجر يلعب دور أكثر أهمية من الرأسمال النقدي[21].

ومن خلال ما تم ذكره نجد أن كل نموذج أعطى تفسيرا جزئيا للظاهرة، بتفسير الدوافع الرئيسية لاتخاذ قرار فعل الهجرة والتركيز على المنافع والعوائد التي يجنيها المهاجر من البلد المستقبل.

وتتعدد دوافع اتخاذ قرار الهجرة العائدة إلى ما يلي:[22]

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

1- الدوافع الذاتية: تتمثل في الإيثار والتضامن الأسري وروح الواجب اتجاه الأسرة والأقارب، كما تعكس شعور الفرد برضاه عن نفسه وتأمين مستقبله ومستقبل العائلة حال عودته.

2- الدوافع المالية: وذلك من أجل إقامة مشروعات استثمارية في الوطن الأصلي بهدف تأمين الحياة المادية والاستثمار في مدخراته الشخصية.

3- دوافع المشاركة في المخاطر والتأمين: وهذا ما أشرنا إليه سابقا في نموذج الاقتصاد الجديد ل "ستارك".

4- دافع رأس المال الاجتماعي: ويرتكز هذا الدافع على أن التحويلات ليست مجرد عملية تحويل مالي، وإنما هي شبكة من العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأسر والمهاجرين.

المحور الثالث: الآثار التنموية للهجرة العائدة في دول المنشأ

تسهم الهجرة العائدة في التنمية من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في مايلي:

أولا- التحويلات المالية ودورها في تنمية دول المنشأ:

تعتبر التحويلات المالية من أهم المساهمات الإيجابية لتنمية اقتصاديات دول المنشأ، ويمكن تتبع الآثار المفيدة للهجرة من خلال زيادة الرواتب التي يتحصل عليها المهاجرون بالخارج أعلى من تلك التي يكتسبونها في وطنهم وازدياد قدرتهم على الادخار وتحويل جزء منها إلى موطنهم الأصلي، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات على أن التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون تعتبر من أهم المزايا الملموسة للهجرة الدولية بالنسبة لبلدان المنشأ إذ أشار البنك الدولي عن زيادة في حجم التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين نحو الدول النامية بحوالي 435 مليار دولار سنة 2014، وأوضح أن حجم التدفقات قد فاق حجم المساعدات الانمائية الرسمية بثلاثة أضعاف في سنة 2003[23].

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

الشكل(1): يوضح البلدان المتلقية للتحويلات المالية في المنطقة العربية

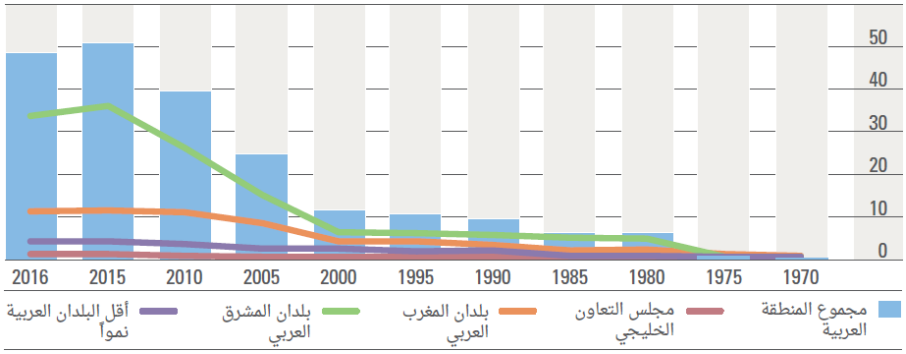

المصدر: البنك الدولي 2017، نقلا عن تقرير حالة الهجرة الدولية 2017.

فمن خلال ما يظهر في الشكل شهدت التحويلات المالية إلى الدول العربية تكورا ملحوظا في جميع البلدان العربية خاصة بين عامي 2000 و2014، ومع ذلك تشير البيانات إلى تراجع هذه التحويلات بنسب ضئيلة، إذ تلقت هذه البلدان حوالي 50.9 مليار دولار من مجموع التحويلات الواردة في مختلف بلدان العالم ثم انخفضت إلى 50.8 مليار دولار في عام 2015[24].

ويتضح من خلال الجدول الموضح أدناه، أن أكبر التحويلات في عام 2015 اتجهت إلى دول المشرق العربي حيث تلقت حوالي 35 مليار دولار، فكانت مصر أكبر بلد متلقي للتحويلات بالمنطقة العربية ب18.3 مليار دولار، تليها لبنان ب7.5 مليار دولار ثم المغرب ب6.9 مليار دولار، كما تلقت بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل تحويلات بلغت أقل من مليار دولار ب806 مليون دولار، كما تراجعت التحويلات المالية إلى بلدان المغرب العربي بين عامي 2014 و2015 لتصل إلى 10.8 مليار دولار، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض التحويلات التي تلقتها تونس بين عامي 2014 و2015، حيث بلغت قيمتها 2.347 مليار دولار عام 2014 لتنخفض في 2015 إلى 1.794 مليار دولار.

الجدول(1): يوضح التحويلات المالية الداخلة إلى المنطقة العربية:

البلد	التدفقات الداخلة من الحوالات (بملايين الدولارات)					
	2006	2008	2010	2012	2014	2016e
بلدان مجلس التعاون الخليجي						
البحرين	..	..	..	..	..	..
الكويت	..	..	5	3	4	35
عمان	39	39	39	39	39	39
قطر	..	..	..	803	499	441
المملكة العربية السعودية	106	216	236	246	273	297
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..
بلدان المشرق العربي						
مصر	5,330	8,694	12,453	19,236	19,570	16,584
العراق	389	71	177	271	729	837
الأردن	2,794	3,510	3,623	3,848	6,370	5,131
لبنان	5,202	7,181	6,914	6,671	7,191	7,309
فلسطين	464	741	927	1,737	1,805	1,723
الجمهورية العربية السورية	795	1,325	1,623	1,623	1,623	1,623
بلدان المغرب العربي						
الجزائر	1,610	2,202	2,044	1,942	2,000	2,046
ليبيا	16	..	..	..	..	..
المغرب	5,451	6,894	6,423	6,508	7,736	7,010
تونس	1,510	1,977	2,063	2,266	2,347	1,794
أقل البلدان العربية نمواً						
جزر القمر	63	101	87	110	126	132
جيبوتي	28	30	33	33	36	66
موريتانيا	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..
السودان	801	1,591	1,456	596	507	160
اليمن	1,283	1,411	1,526	3,351	3,351	3,351

المصدر: البنك الدولي 2017، نقلا عن تقرير حالة الهجرة الدولية2017[25].

وعادة ما تكون البلدان المرتفعة الدخل أكبر مصدر للتحويلات المالية، فعلى مدى العقود الأخيرة ظلت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام أكبر بلد مرسل للتحويلات، إذ بلغ إجمالي التدفقات الخارجة منها 61.38 مليار دولار في عام 2015 تليها المملكة العربية السعودية (38.79 مليار دولار) وسويسرا (24.38 مليار دولار)، وتشكل الصين التي يصنفها البنك الدولي ضمن فئة البلدان متوسطة الدخل، من الشريحة العليا المصدرة للتحويلات بالإضافة إلى دورها كأكبر متلقي، إذ بلغت التحويلات الخارجة منها حوالي 20.42 مليار دولار، كما يعد الاتحاد الروسي خامس أكبر بلد مرسل للتحويلات بـ19.7 مليار دولار[26].

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وعليه فإن التحويلات المالية توفر للبلدان الأصلية تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال ومصدر دخل مستقر نسبيا، وعادة ما تكون أقل تقلبا وأكثر ثقة للعملة الأجنبية من التدفقات الرأسمالية الأخرى في كثير من البلدان النامية.

وقد خلصت دراسة بورجاس 2010 على 70 دولة مستقبلة لأموال المهاجرين بوجود انخفاض معنوي في تقلبات نمو الناتج المحلي الخام الناتج عن تحويلات المهاجرين، وتقلل كثيرا من مستوى الفقر، حيث أصبحت هذه التحويلات تفوق المساعدات الإنمائية المقدمة للدول الفقيرة[28].[27]

ووجدت دراسة Adams أن الزيادة في تحويلات كل عامل بنسبة 10 في المائة إلى البلدان النامية تؤدي في المتوسط إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في مستوى الفقر في حدود 3.9 في المائة في دول المنشأ[29].

وفي نفس السياق أكد البنك الدولي عن حدوث زيادة قدرها 10 بالمائة في التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد، يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة أولئك الذين يعانون من فقر مدقع، إذ أشارت الاحصائيات بنيكارغوا عن تخلص العديد من الأسر بنسبة 90 في المائة من حالات الفقر خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2001 بمجموع 22000 أسرة كان لديها أفراد يعيشون بالخارج[30].

كما يظهر الأثر الايجابي للهجرة في سوق العمل في جانبين:

- أن الهجرة تقلل من نسبة البطالة وذلك من خلال توفير اليد العاملة في القطاعات والمهن التي تعاني من نقص في العمل سواء في الأعمال ذات المهارة العالية أو الأقل مهارة بدول المنشأ من جهة، وتخفيف الضغط والفائض السكاني للعمالة من جهة أخرى في دول المصدر.

- تلعب التحويلات المالية دورا هاما في تكوين الرأسمال اللازم للمهاجرين بما يمكنهم من القيام بمشروعات اقتصادية للذين لم تكن لهم الفرصة لإقامتها، كما تمكن هذه التحويلات حائزيها وذويهم من الارتقاء بمستوى المعيشة والإنفاق على خدمات التعليم والصحة ومواجهة النفقات الجارية للأسرة بشكل أفضل وأسرع مقارنة بالوضع في حال غياب هذه التحويلات[31].

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ثانيا- نقل الخبرات والمعارف (رأس المال البشري):

بالإضافة إلى التحويلات المالية التي يعمل العائد على تحويلها نجد أيضا التحويلات الاجتماعية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:(32)

القسم الأول: تختص بالقيم والمفاهيم والمعتقدات التي يحملها المهاجر العائد .

القسم الثاني: يختص بتطبيق المفاهيم والقيم في مجتمعات بلدان المقصد ونقلها مع المهاجر .

القسم الثالث: يتمثل في رأس المال الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي تكون هامة أثناء الإقامة في بلد المقصد وكيفية الاحتفاظ بها والاستفادة منها عند العودة، إذ أثبتت الدراسات بأن المهاجرون يحاولون الاستفادة من تجربة الهجرة من أجل اكتساب المهارات والموارد اللازمة التي تمكنهم من تحسين ظروفهم عند العودة.

ولهذا تعد عمليات نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة المكتسبة من دول المهجر، إحدى أهم الوسائل المهمة لاستفادة بلد المنشأ من المغتربين من أفكار المهاجرين العائدين ومواقفهم وتصرفاتهم أيضا، والتي تؤثر تأثيرا ايجابيا في رأس المال البشري ببلدان المنشأ(33)، كما تؤثر مدة الإقامة بالخارج على الخبرات المكتسبة، فالمهاجر العائد عادة ما يكتسب خبرة قليلة لاستخدامها في التحديث والتطوير في بلد المنشأ، أما إذا كانت مدة الهجرة طويلة قد يؤدي ذلك إلى شعور العائد بالغربة في مجتمعه الأصلي أو يكون المهاجر العائد قد بلغ من العمر ما يجعل مشاركته في المجتمع الأصلي هامشية إلى حد كبير(34).

فالمهاجرون أثناء اتصالهم مع مجتمعاتهم الأصلية أو بعودتهم إليها يمكن أن يصبحوا عوامل تغيير سياسية وثقافي، مما يكون مفيدا بالذات في تعزيز المساواة بين الجنسين، كما أن الفوائد لا تقتصر على بلدان المنشأ بل أيضا البلدان المستقبلة لها، ففي استراليا تشير المنظمة الدولية للهجرة أن انتشار الهجرة على نطاق كبير من آسيا وأماكن أخرى عزز من التفاعلات بين البلدين في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، خاصة مع التنوع الثقافي واللغوي الذي شهدته المنطقة زيادة على انفتاحها على دول أخرى علاوة على ما يصاحب ذلك من تنوع في القيم والمواقف والأخلاقيات مما ساهم في ثقافة استراليا وأسلوب الحياة فيها(35).

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وقد بينت الأبحاث التي أجريت في قرية الدومينكان التي هاجر 65 في المائة من سكانها خاصة إلى بوسطن عن أهمية التحويلات الاجتماعية، التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل المجتمعات واظهار الكفاءات وتغيير السلوك(36).

وأشار تقرير الاتحاد الافريقي بشأن تقييم الهجرة أن تسهيل المنظمة الدولية لهجرة العودة الطوعية بين عامي 2008 و2010 لخمسين مواطنا من زمبابوي، العاملين في مجال الصحة للعمل في المستشفيات الريفية والتدريس في الجامعات، ساهم في الاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم من خلال تقديم الرعاية الصحية في أوطانهم وتدريب العاملين الصحيين المحليين، الذين كان لهم دور كبير في التخفيف من آثار هجرة الكفاءات(37).

وعلى الرغم من أهمية التحويلات الاجتماعية إلا أن الأبحاث من هذا الجانب تخلو من الإشارة لهذا النوع من التحويلات ومدى أهميتها، حيث يكون التركيز الكبير على التحويلات المالية خاصة مع غياب القياس الكمي لها.

ثالثا- التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة:

أكدت الدراسات أن قيام بعض المهاجرين بدعم جهود التنمية في دول المنشأ، سواء بإقامة مشروعات متطورة فيه، أو القيام بجهود تطوعية في مختلف المجالات يمثل حلولا وسطا بين صعوبة العودة والرغبة في رد الجميل لبلد المنشأ، مما يقلل من حدة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وتحويل نزيف العقول إلى كسب لها، ضف إلى ذلك أن الانخراط في الأنشطة يساعد المهاجرين على استكشاف فرص العودة إلى بلد المنشأ مستقبلا(38).

وهذا ما تؤيده أجندة 2030 للمساهمات الايجابية التي يقدمها المهاجرون للنمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال عملية انخراط المغتربين(39).

وفي هذا الشأن أوضحت دراسة حول الهجرة العائدة وسوق العمل بمصر أن غالبية العائدين سبق لهم العمل في القطاع الحكومي أو القطاع العام قبل الهجرة، لم يعودوا إليه مرة أخرى بعد العودة، بل يفضلون أن يكونوا أصحاب أعمال، كما أكدت الدراسة أيضا على أهمية الخبرات المكتسبة بالخارج والأنشطة الاقتصادية التي

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

يؤسسونها بعد العودة ودورها في تعظيم دخلهم مقارنة بمتوسط الأجور السائدة في بلد المنشأ[40].

فالهجرة اليوم أداة لتكييف مهارات أسواق العمل الوطنية والاقليمية المتغيرة بسرعة في مجال المهارات والأفراد بسبب التغيرات التكنولوجية والتغيرات في ظروف الأسواق والتحولات الصناعية في البلدان التي يتسم سكانها بالتقدم في العمر، كما تتيح الهجرة إمكانية تجديد القوة العاملة المتهورة إضافة إلى ضخ أعمال أكثر شبابا وزيادة الديناميكية وحراك قوة العمل[41].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن المهاجرين العائدين يسهمون في تنمية بلدانهم من خلال تحقيق عدة مزايا بتوفير وتعزيز الدخل، ومن ثم تحسين الظروف المعيشية والحد من المخاطر وتكوين رأس مال بشري خاصة وإن أتيحت لهم الفرص الملائمة.

خاتمـة:

رغم ما يلاحظ من نقص في المعلومات عن كثير من جوانب الصلة بين الهجرة والتنمية خاصة مع تركيز معظم الدراسات والبحوث على الجانب السلبي معبرة عن مخاوفها من هذا الجانب، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود ايجابيات للهجرة وخصوصا ببلد المنشأ، فالمهاجر العائد يعتبر موردا هاما ومكسبا للدولة المنشأ باعتباره عنصرا فاعلا للتنمية وهدفها في آن واحد، للمساهمات الايجابية التي يقدمها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة التحويلات المالية التي تضمنتها العديد من التقارير لما أتاحته لكثير من الدول عامة والدول النامية على وجه الخصوص التي تمثل غالبية مجموع التحويلات العالمية بتمويل للمشاريع والحد من الفقر وغيرها ... بالرغم من انخفاضها في سنتي 2014 و2015.

ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع يمكن القول أن الاهتمام بمجال التحويلات المالية فقط غير مجدي وإنما يجب تجاوز ذلك للاستفادة من مساهمات المهاجرين والمغتربين من تحويلات أخرى غير التحويلات المالية كنقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا وتعزيز للاستثمارات التجارية من خلال وضع استراتيجيات واسعة المجال للاستفادة منها بشكل أكبر.

ولتحقيق ذلك نقدم بعض **المقترحات** الآتية:

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- إقامة دورات تحسيسية وتوعوية لفائدة المهاجرين بما تقدمه التحويلات كمصدر لتنمية دول المنشأ خاصة مع وجود أكبر نسب من المهاجرين بالدول الأوروبية.

- تخفيض تكلفة التحويلات التي تفرضها البنوك والمنظمات بغرض تحويل الأموال عبر قنوات رسمية.

- العمل على خفض تكاليف تنقل المهاجرين بما يتيح لهم فرص الدخول لبلد المنشأ من خلال تكييف القوانين والتشريعات الخاصة بها.

- تحفيز الكفاءات المهاجرة وحثهم على العودة لبلد المنشأ بغرض الاستثمار في مجال التكنولوجيا.

- تسخير إمكانيات وتوفير البيئة الملائمة للاستفادة من المساهمات التنموية وذلك بإنشاء بنوك ومنح تسهيلات بنكية تسمح للمهاجرين بتوظيف مهاراتهم وقدراتهم في مشاريع كبرى.

- إنشاء قاعدة لجمع البيانات الخاصة بالتحويلات والمساهمات المقدمة من طرف الجالية المهاجرة في مختلف دول العالم.

- تقييم المساهمات والتحويلات بأنواعها المختلفة لمعرفة حجمها وخدماتها من خلا ل دراسات استقصائية.

الهوامش والمراجع:

(1)- الأمم المتحدة الجمعية العامة، الهجرة الدولية والتنمية، الدورة الحادية والسبعون، 2016، ص ص3-4.

(2)- التقرير العالمي لرصد التعليم2019، الهجرة والنزوح والتعليم- بناء الجسور لا الجدران-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، ط1، 2019، ص18.

(3)- يورميد2: الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ..بدعم مالي من مفوضية الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، 2011، ص30.

(4)- Brian keeley, les migration internationales le visage humain de la mondialisation: les essentiels de l OCDE, p25.

(5)- Grand Dictionnaire Hachette-OXFORD, university press, new york, 2001.

(6)- مفهوم الهجرة في حياة الانسان

www.feedo.ne.

تاريخ التصفح: (2020/01/20، على الساعة 17: 20).

(7)- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لشمال إفريقيا، اشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا- دراسة مقارنة، مكتب شمال إفريقيا، الرباط، 2014، ص ص9-10.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

[8]- منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة، دليل بشان وضع سياسات فعالة في مجال هجرة الأيدي العاملة، طبعة منطقة البحر الأبيض المتوسط، دار الكتب، لبنان، ط1، 2007، ص64.

[9]- عائشة التايب، الهجرة النسائية والتنمية، مهاجرات بلدان المغرب العربي إلى أوروبا مثالا، محور التحولات الديمغرافية في الوطن العربي والقضايا التنمية، مجلة عمران، ع3، شتاء 2013، ص151.

[10]- مجدة إمام، آثار الهجرة على رأس المال البشري في البلدان المرسلة للعمالة: مصر أنموذجا، د ب ن، مركز دراسات التنمية، د س، ص5.

[11]- سعيد غني نوري، التنمية بين المفهوم والاصطلاح

https://mawdoo3.com

تاريخ التصفح (10/05/2020، على الساعة 9.30)

[12]- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر1988-2008 دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص72.

[13]- Susan Thieme, A Brief Overview of Theories of International Migration (Social Networks and Migration: Far West Nepalese Labour Migrants in Delhi. Münster2006): pp36-40.

[14]- Jonson g.some sociological aspects of migration in jackson migration Cambridge university press , London ,1969, p65.

[15]- التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، بعنوان الهجرة الدولية والتنمية2014، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2014، ص ص72-73.

[16]- Massey Douglass s; argon joaquin; hugo; koaouci ali; theories of international migration: a review and appraisal, population and development review vol 19, n°3, p433.

-[17]- Flore Gubert, pourquoi migrer ?le regarde de la theorie economique, rgarde croises sur l economie, 2010, n°8, p101.

[18]- المرجع نفسه، ص72

[19]- عبد القادر دربال وآخرون، العلاقات بين التجارة الخارجية، التنمية المؤسسات والهجرة (حالة الجزائر)، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر، ب ط، 2017، ص221.

[20]- التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، المرجع السابق، ص73.

[21]- يورميد للهجرة 2، المرجع السابق، ص29.

[22]- علا الخواجة، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال افريقيا، ورقة مقمة لندوة "المغتربون العرب في شمال افريقيا في المهجر الأوروبي"، جامعة الدول العربية-ادارة المغتربين العرب-، بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الافريقية بجامعة القاهرة، أفريل2007، ص ص6-7.

[23]- التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، المرجع السابق، ص313.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

(24)- تقرير الهجرة الدولية لعام2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص65.

(25)- تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة 2018، ص73.

(26)- تقرير الهجرة في العالم لعام2018، المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الأمم المتحدة للهجرةIOM، 2018، ص51.

(27)- Borjas adolfo, ralph chami, connel fullenkamp,and anjali garg the global financial crisis and worker remittances to africa: what sthe damge ?, 2010.

(28)- Faine Riccardo, developpement,commerce international et migration,revue deconomie du devlopement21, n° 2,2007,p82.

(29)- Adams Richard, Remittances,provety and investment in guatemala, Iternational Migration, Remttance and the Brain Drain washington dc: world bank,2005, p p53.

(30)- صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم2006، عبور إلى الأمل النساء والهجرة الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص45.

(31)- التقرير الاقليمي للهجرة الدولية، المرجع السابق، ص5.

(32)- المرجع نفسه، ص76.

(33)- صالح زياني، منير مباركية، "نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية"، دفاتر السياسة والقانون، ع13، جوان2015، ص36.

(34)- التقرير الاقليمي للهجرة الدولية، المرجع السابق، ص76.

(35)- صندوق الأمم المتحدة للسكان، المرجع السابق، ص14.

(36)- ستيفن كاستلز، مارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة منى الدروبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013.

(37)- Evaluation of the african union migration policiy framework for africa, united nations office of druqs and crime, p22.

(38)- التقرير الاقليمي للهجرة الدولية، المرجع السابق، ص5.

(39)- الاتحاد الافريقي، الاطار المنقح لسياسة الهجرة في افريقيا خطة العمل (2018-2027)، أديس ابابا، أثيوبيا، ص17.

(40)- التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، المرجع السابق، ص77.

(41)- مجدة امام، المرجع السابق، ص7.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X